السنة الثالثة والعشرون العدد86 / شهر ايلول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2025/11/10

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i86.1337

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The role of foreign direct investment in developing the oil sector in Iraq after 2004

دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية القطاع النفطي في العراق بعد عام 2004

زينب حميد عودة
Zainab hameed oda
Zainab_h.Oda@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د.علي مهدي عباس
Ali Mahdi Abbas
dr_amaal@uomustansiriyah.edu.iq

جامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

The oil sector represents the main artery of the Iraqi economy, and any investment and development in the oil sector has a clear impact on the rest of the other economic sectors. Due to the neglect and wars that Iraq has been exposed to, the infrastructure of the oil sector has been backward, and thus, the oil sector has not been able to keep pace with technological developments in the world. The research has tried to shed light on one of the most important problems facing the oil industry in Iraq and the controversy raised by the oil contracts in Iraq that were signed by the Ministry of Oil in 2010 between an opposing side and a supporting side, as they see that they are contracts limited to the service provided by foreign companies. Therefore, the goal was set to analyze the reality of foreign direct investment in the oil sector and also study. Iraqi oil service contracts in detail and a statement of the total revenues and losses achieved for the period 2004-2022; and to achieve the goal of the research, it was based on the hypothesis that the licensing rounds achieved in addressing the imbalances in the Iraqi economy, as they helped in developing the production capabilities and export capacity of the oil sector, but their impact was limited because the gross domestic product is affected by oil prices and not by the quantities produced. The research reached the necessity of setting an economic policy that works to modernize the Iraqi oil sector by defining it clearly, and that increasing economic growth is the main goal it targets.

Keywords: Investment, development, licensing rounds.

المستخلص

يمثل القطاع النفطي الشريان الأساسي للاقتصاد العراقي وإن اي استثمار وتطوير في القطاع النفطي يلقي أثرا واضحا على بقية القطاعات الاقتصادية.ولم يتمكن القطاع النفطي في العراق من مواكبة التطورات التكنلوجية في العالم بسبب الاهمال والحروب التي أدت إلى تخلف البنية التحتية الخاصة بالقطاع النفطي ، ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على أحد اهم المشكلات التي تواجهه الصناعة النفطية في العراق و يعتمد هذا البحث على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والجدل الذي أثارته العقود النفطية في العراق التي وقعتها وزاره النفط عام

2010 بين جانب معارض وجانب مؤيد حيث يرون أنها عقود تنحصر بالخدمة الذي تقدم من قبل لشركات الاجنبية لذلك تم تحديد الهدف لتحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع النفطي وأيضا دراسة. عقود الخدمة النفطية العراقية بصورة تفصيلية وبيان جمع الايرادات والخسائر المتحققة للمدة 2004-2022،ولغرض ولتَحْقِيق هدف للبحث انطلق من فرضية مفادها "ساعدت جولات التراخيص في تطوير القدرات الانتاجية والطاقة التصديرية للقطاع النفطي ان مستقبل الصناعة النفطية العراقية يمكن أن يكون واعداً وأن يحتل مكانة متميزة في سوق النفط العالمية في حال توفر الإمكانات المادية الفنية والإدارية المطلوبة وحتى دون المرور بعملية الخصخصة استنادا إلى ضخامة الاحتياط النفطي فان العراق بلد مصدر للنفط وهناك إمكانية ليصبح أكثر أهمية في المستقبل استنادا لاحتياطاته الكبيرة، ويمكن للعراق أن يتعاقد مع شركات النفط الاجنبية ليستمد خبرتها ويكسب مهارات وتقنيات جديدة في مسعى لإعادة تأهيل الحقول الحالية التي تضررت بفعل سنوات من الاستغلال غير السليم،كذلك تطوير الحقول غير المستغلة ، إلّا ان تأثيرها كان محدودا وذلك لأن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بأسعار النفط وليس بالكميات المنتجة" .وقد توصل البحث إلى الضرورة في وضع السياسية الاقتصادية التي تعمل على تحديث القطاع النفطي العراقي ذكر أهمية توصية ضمن الملخص وذكر المنهجية.

الكلمات الرئيسية: استثمار، تنمية، جولات تراخيص.

المقدمة

يمثل النفط مصدرا رئيسيا لموارد الصناعة ووقود الطاقة، ولابد من استثمار هذا الثروة بشكل جيد ومناسب سواء أكان ذلك بالاستثمار المحلي بتفعيل الجهود الوطنية، أم بالاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التعاقد مع الشركات الاستثمارية الأجنبية من خلال عقود قانونية، وغالبا ما تتعاقد الدول التي تمتلك مكامن الثروة النفطية مع شركات عالمية لضعف قدراتها الاستثمارية من الناحية الفنية والادارية والمالية.

منهجية البحث: يعتمد هذه البحث على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي.

مشكلة البحث: هناك اختلالات وتشوهات هيكلية في بيئة الاقتصاد العراقي، أسهمت في ضعف قدرات العراق الاستثمارية المحلية لا سيما في القطاع النفطي، الامر الذي يتطلب الاستعانة بالشركات النفطية الاجنبية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر على تحفيز وتطوير القطاع النفطي في العراق بعد عام 2004".

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من أهمية تطوير القطاع النفطي في العراق من خلال الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر،لكونه يشكل قطاعا حيويا ومؤثرا في الناتج المحلي والدخل القومي .

أهداف البحث:

1- تسليط الضوء على مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة النفطية.
2 - دراسة وتقيم جولات التراخيص النفطية المبرمة ما بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الاجنبية.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: يتحدد البعد الزمني للبحث (2004-2022)
الحدود المكانية: يتحدد البعد المكاني للبحث بدراسة الاقتصاد العراقي

هيكلية البحث: يتضمن البحث أربعة مباحث الاول يتضمن نبذة تاريخية عن الصناعة النفطية في العراق ، والمبحث الثاني اشتمل على أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع النفطي أما المبحث الثالث فانه يتضمن عقود جولات التراخيص التي ابرمها العراق مع الشركات الاجنبية والمبحث الرابع يتضمن تحليلاً اقتصادياً لعقود جولات التراخيص في العراق تتضمن جولتي الاولى والثانية انموذجاً لجميع الجولات الاخرى وذلك لتشابه بنود الاتفاقية لجميع الجولات.

المبحث الاول

نبذة تاريخية عن الصناعة النفطية في العراق

ويرجع تاريخ اكتشاف النفط في العراق إلى وقت مبكر ، اذ جرت اول محاولة لاكتشافه في عهد الوالي العثماني مدحت باشا (1849 - 1872) بمساعدة خبراء ألمان ، اذ تم انشاء مصفاة بعقوبة لتصفية النفط المستخرج من مندلي " .(عبدالرحمن ، والازيرج ،2009 :20)

اولا: بدأت أعمال الحفر بحضور الملك فيصل الأول في أول بئر في منطقة (بلكانا) في (5 / 4 / 1927) . وفي (30 / 6 / 1927) بدأ حفر اول بئر في حقل كركوك ليمتد الى الخريف ليصل الحفر الى عمق (1521) قدم في تاريخ (13 / 10 / 1927) . وفي يوم (14) من نفس الشهر تدفق النفط من الحقل " (الياسري ،2009 : 15) وبالرغم من تفجر النفط بكميات كبيرة في تشرين الأول سنة (1927) من بئر (بابا كركر) الا ان عمليات الانتاج للنفط العراقي تأخرت لعدة سنوات الى حين الاتفاق والانتهاء من مد اول خطوط انابيب النفط غربا باتجاه سوريا ولبنان. وأصبح النفط حكرا الشركة نفط العراق بموجب اتفاقية الامتياز الممنوحة لها تحت الضغط البريطاني " (الجلبي 2005 :8) ، وشهدت الصناعة النفطية في العراق خلال المدة (1970-1990) عدة تطورات :

أولا- خلال عقد السبعينات شهد انتاج النفط تطورات واسعة وكبيرة ، إذ بلغ (1.585) م / ب / ي عام 1970 ، ثم ارتفع الى (1.706) م / ب / ي عام 1971 ، الا انه عاود الانخفاض عام 1972 ليصل الى (1.430) م / ب / ي .(الجلبي ، 2005 : 34). ويعود السبب في ذلك الى اتباع الشركات النفطية الاحتكارية السياسة الضغط على الحكومة العراقية من اجل التأثير فيها اقتصادياً . اما بخصوص معدلات التصدير فقد بلغ في بداية عام 1970 (1.495) م / ب / ي ، ليرتفع الى (1.618) م / ب / ي ، عام 1971 ، إلّا أنه في عام 1972 تراجع التصدير ليصل الى 330 الف / ب / ي ، ويعود السبب في ذلك الى عمليات تأميم النفط و الصراعات التي حدثت في تلك المدة بين الشركات الأجنبية والحكومة العراقية. ثم عاود معدل التصدير ليرتفع الى (1.220) م / ب / ي في عام 1973 ويعود السبب في زيادة الانتاج والتصدير في هذه المدة الى اكتشاف العديد من الحقول العملاقة مثل حقل مجنون و نهر عمر و حلفاية.. الخ ، وانشاء الخط الاستراتيجي عام 1975 واستمر بالارتفاع حتى وصل عام (1979) الى (3.309) م / ب / ي وهي الحالة القصوى التي ترتفع بها القدرة التصديرية الى أكثر من (3) م / ب / ي . إذ عد هذا العام المرحلة الذهبية للصناعة النفطية العراقية لكونها حققت مستويات مرتفعة من الانتاج والتصدير الموارد النفطية . كما وضعت شركة النفط الوطنية في عام (1979) خططا طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية الى (5.5) مليون برميل / يوميا بعد ان تم اكتشاف العديد من الحقول النفطية عملاقة مثل (مجنون - نهر عمر - الحلفاية - غرب القرنة - وغيرها) وكذلك وضعت الوزارة خطة لمضاعفة طاقات التصفية وتصنيع الغاز لاستثمار كامل للغاز المصاحب للنفط وتجهيز المعامل والمصانع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وايضاً قامت وزارة النفط بوضع خطة لمضاعفة طاقة التصفية وتصنيع الغاز الاستثمار الكامل للغاز المصاحب للنفط وتجهيز المصانع ومحطات توليد الكهرباء "(كاظم واخرون ، 2007: 55).

(1) : مستويات الانتاج والتصدير خلال المدة (1970-1979) [

السنة	معدل الانتاج	معدل التصدير
1970	1.585	1.495
1971	1.706	1.618
1972	1.430	0.330
1973	1.937	1.220
1974	2.001	1.245
1975	2.266	1.639
1976	2.451	2.281
1977	2.478	2.297
1978	2.975	2.754
1979	3.564	3.309

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة التخطيط والمتابعة،بغداد،2011،صفحات مختلفة .

ثانيا- خلال عقد الثمانينات شهد إنتاج النفط نوع من التوقف في ايلول عام (1980) بسبب الحرب العراقية الإيرانية، التي استمرت لغاية (1988/8/8) وخلال هذه السنوات استنزفت الموارد النفطية مما دفع الحكومة الى زيادة انتاج وتصدير النفط بغض النظر عن الاضرار التي لحقت بالقطاع النفطي. وبسبب استمرار الحرب العراقية - الايرانية عام (1980) دفع النظام آنذاك الى تمويل الانفاق العسكري من عائدات النفط وزيادة معدلات الانتاج الى اقصى طاقاته بغض النظر إلى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي او الصناعة النفطية العراقية وذلك فقط لضمان التمويل الحربي واستمرار النظام في الحكم .(الياسري ، 2009 : 31)

ثالثا- خلال عقد التسعينات لم يكن القطاع النفطي بأفضل حالا عن عقد الثمانينات اذ برزت مشكلات عديدة بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية منها التضخم والمديونية وانخفاض عوائد النفط والبطالة ، لذلك اضيفت مشكلات جديدة غير المشكلات والمعاناة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال الحرب مع ايران. لذلك عملت وزارة النفط على رفع معدل الانتاج النفطي من اجل زيادة العوائد المالية ، وقد عدت خطة من وزارة النفط للوصول إلى مستوى انتاج يبلغ (6) م / ب / ي ، بحلول عام 1995 ،وشكلت المدة بعد آب عام 1990 انتكاسة في تاريخ الصناعة النفطية إذ تدهورت كما ونوعاً ، وقد اغلقت المملكة العربية السعودية الانبوب الذي يمر عبر اراضيها الى البحر الأحمر والذي تصل طاقته الاستيعابية الى (1.65) م / ب / ي ، وبعد ذلك قامت المملكة العربية السعودية بمصادرة الخط عام 2001 بالرغم من احتجاج العراق عليها ومحاولة استرجاعه الا ان السعودية اظهرت بأنها غير مستعدة لذلك بعد أن قاموا بتحويل الخط واستخدامه في نقل الغاز الطبيعي إلى مدينة ينبع وعلى الرغم من توقف الحرب وخروج العراق من الكويت الا أن هذا لا يؤدي الى تغير مستوى الانتاج فالإنتاج بقى معطلاً بسب العقوبات الدولية ، وانحصر استخدامه لأغراض داخلية.(عمرو ، 2011: 17) ومن خلاله بدأ العراق يستعيد موقعه في السوق النفطية وبشكل تدريجي إذ اخذ الانتاج بالارتفاع منذ ذلك الوقت ومن بداية العقد الأول من القرن الحالي اي نهاية عام 2002

جدول (2) :مستويات الانتاج والتصدير خلال المدة (1990-2002) (مليون برميل يومياً)

السنة	معدل الانتاج	معدل التصدير
1990	2.222	1.643
1991	0.524	0.039
1992	1.052	0.061
1993	1.015	0.095
1994	1.033	0.060
1995	1.062	0.064
1996	1.148	0.105
1997	1.498	0.718
1998	2.169	1.566
1999	2.541	2.065
2000	2.601	2.004
2001	2.586	1.771
2002	2.227	1.343

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة التخطيط والمتابعة،بغداد،2011،صفحات مختلفة.

المبحث الثاني

اهم المشاكل التي يعاني منها القطاع النفطي في العراق

1- مشكلة اختلال هيكل الناتج وهيمنة القطاع النفطي : يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية النامية التي تعاني من اختلال في الهيكل الإنتاجي إذ أنّ معظم الناتج المحلي الإجمالي يتكون من مساهمة قطاع النفط وعدم الاعتماد على الاقطاعات الأخرى إلى بشيء قليل . ويمكن تحليل الاختلال في هيكل الناتج عن طريق تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكما يوضحه الجدول الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق ومساهمات الناتج النفطي وغير النفطي في الناتج للمدة(2004-2022)

جدول (3) : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق ومساهمات الناتج النفطي وغير النفطي في الناتج للمدة (2004-2022)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ترليون دينار	الناتج النفطي ترليون دينار	القطاعات الاخرى(عدا النفط) ترليون دينار	نسبة الناتج النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة القطاعات الاخرى الناتج المحلي الاجمالي%
2004	101.845	56.219	45.625	55.20	44.79
2005	103.551	52.063	51.487	50.27	49.72
2006	109.389	54.882	54.507	50.17	49.82
2007	111.455	59.018	52.437	52.95	47.04
2008	120.626	66.336	54.290	54.99	45.00
2009	124.702	67.752	56.950	54.33	45.66
2010	132.687	68.852	64.285	51.89	48.44
2011	142.700	74.185	68.514	51.98	48.01
2012	162.587	83.805	78.781	51.54	48.45
2013	174.990	86.435	88.554	49.39	50.60
2014	178.951	93.811	85.139	52.42	47.57
2015	183.616	108.624	74.991	59.15	40.84
2016	208.932	135.393	73.789	64.80	35.31
2017	201.059	129.589	71.470	64.45	35.54
2018	199.124	127.885	71.243	64.22	35.77
2019	223.075	133.000	90.075	59.62	40.37
2020	188.112	116.257	71.855	61.80	38.19
2021	243.269	148.325	94.944	60.97	39.02
2022	269.085	166.750	102.335	61.96	38.03

المصدر : **جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متعددة ، العمود (4،5) : من اعداد الباحث.**

2 -**المشـكلات الإداريـة**: تتمثل المشكلات الادارية بغياب الاستراتيجية التنظيمية الموحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعة في أطر زمنية وكمية وتسويقية محددة . وهجرة الكثير من الخبرات الفنية المتقدمة الكفؤة التي كانت تعمل في قطاع الصناعة النفطية إلى قطاعات لا صلة لها بتخصصاتها، او الى خارج العراق بالرغم من ان كل تلك الخبرات قد تم انفاق مبالغ طائلة لتدريبها وتأهيلها وصقل مهاراتها. وتمت احالة هذه الخبرات والكوادر الهندسية النفطية الكفؤة على التعاقد سواء في مركز الوزارة ام في الشركات التابعة لها، وهجرة هؤلاء الى الخارج بسبب الحالة الأمنية من جهة والحوافز المجزية المقدمة من قبل الشركات النفطية الاجنبية التي تعتزم الدخول الى العراق للحصول على عقود لتطوير الحقول النفطية من جهة اخرى ضعف وتعثر تمويل تنمية قطاع الصناعة النفطية ، وشيوع حالات الفساد الاداري والمالي بعد عام (2003)(الربيعي ، 2009 : 1).

3 -المشاكل الفنية: هناك الكثير من المشاكل الفنية التي يعاني منها القطاع النفطي في العراق بعد عام 2003 ويمكن توضيحها بما يلي:

أ- تفتقر الصناعة النفطية الى المستوى المعياري المنتظم في الانتاج

ب - هناك حاجة ملحة ومتنامية الى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطور.

ت-اقتصار الصناعة النفطية على انواع محددة جدا وتقليدية الى حد كبير من المنتجات وعدم انتاج منتجات جديدة.

ث- التذبذب النوعي ، وتراجع الالتزام بالقواعد النوعية الدولية والاقتصادية على انتاج مشتقات ذات مواصفات متخلفة وقديمة.

ج- غياب بعض الخدمات النفطية المهمة والمساندة لعمليات الحفر والانتاج (جس فحوصات وقياسات حقلية الخ) مما أدى إلى ضعف عمليات السيطرة المكمنية ثم الانخفاض في إنتاج النفطي لعدد كبير من الآبار، ولم تجر لغاية الآن محاولات حقيقة جادة للتعاقد مع شركات متخصصة لأسناد وتطوير نشاط الانتاج واحكام السيطرة المكمنية للمحافظة على معدلات الانتاج والعمل على رفعها.(أيان ، 2006 :100).

4 -**مشكلات امنية و قانونية وتشمل**:

أ- هناك خسائر كبيره وذلك بسبب فقدان أو غياب الأمن وعدم الاستقرار إذ تشير تقارير وزارة النفط العراقي الى ان هناك تضررا كبير في البنى التحتية لقطاع النفط في عام (2008) .

ب- وبحسب احصاءات وزارة النفط فإن خطوط الانابيب الداخلية وخطوط التصدير الأكثر تعرضاً للهجمات ، فقد بلغت قيمة الأضرار للخطوط الأولى نحو (312) مليار دولار و (2.71) مليار دولار للثانية في حين كان هناك أضرار ما يقارب نحو (400) مليون دولار من الحقول المتضررة

ت- كما أثر الارهاب سلبا في انتاج المصافي مما أدى إلى نشوء ازمة في المشتقات النفطية (صالح و محمد 2021 : 240)، إضافة إلى فرص التصدير المهدورة التي تحدث حاليا في شركة نفط الشمال.

المبحث الثالث

أهم عقود جولات التراخيص

ويمكن بيان عقود جولات التراخيص التي ابرمها العراق وكما يلي

1- لقد تم الإعلان عن جولة التراخيص الأولى من قبل وزارة النفط وهي تتضمن ستة حقول نفطية وهي الرميلة الجنوبية و الشمالية وغرب القرنة المرحلة الأولى و باي حسن وكركوك وزبير وميسان والحقليين الغاز بين المنصورية وعكاش والحقول الفائزة بجولات التراخيص هي الحقول النفطية الرميلة الشمالية والجنوبية وغرب القرنة (المرحلة الأولى) والزبير، وتم التوقيع في (2009/6/30).(سلطان ، 2010 : 99). لقد عرض الاستثمار في الجولة الأولى بتاريخ 29 حزيران 2009 للتراخيص ستة من اضخم الحقول النفطية العراقية باحتياطي نفطي مقدر ب 43 مليار برميل هي حقل الرميلة الجنوبي و الشمالي، حقل غربي القرنة وحق الزبير المرحلة (1) وثلاثة حقول في ميسان (بزرگان، ابو غرب الفكة و حقل باي حسن و حقل كركوك، و حقلين للغاز هما : حقلي غاز عكاس (بالأنبار)، و المنصورية (بديالى)، وكان استقطاب الاستثمارات الاجنبية هو الهدف من هذه الجولات و التي سوف تساعد على تطوير وتأهيل الصناعة النفطية، ورفع مستوى الانتاج الى حد كبير اذ ستضيف الجولة الأولى حوالي 5.1 - 2 مليون برميل يومياً. وهذا يتطلب استثمار أموال كبيرة حيث ستوفر جولات التراخيص الأولى والثانية حوالي 50 مليار دولار لتطوير الحقول، وهذا لا يشمل بناء المصافي الجديدة و المنشآت السطحية و البنى التحتية وموانئ التصدير .(الحلفي ، 2010: 6).

جدول (4) تفاصيل جولات التراخيص الأولى

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة	احتياطات الحق (مليار برميل)	الانتاج التجاري الاول (مليون برميل)	طور الانتاج المستهدف (مليون برميل)	الطور الادنى (مليون برميل)	رسوم تعويضية (دولار)	رسوم حق الاستكشاف (مليون دولار)
الرميلة	برتش بتروليوم 38% ، مؤسسة البترول الوطنية الصينية 37% ، المؤسسة العامة لتسويق النفط (سومو)25% .	17.8	1173	2850	1750	2.00	500
غرب القرنة 1	شل الهولندية 15%، اكسون موبيل 60% شركة نفط الشمال 25%، (سومو) 6%	8.7	268	2325	600	1.90	100
الزبير	شركة غاز كوريا 19%، اوكسيدنتال بتروليوم 23% ،ايناي 33% ، نفط ميسان 25%	4	201	1200	400	2.00	100
مجموعة ميسان	شركة البترول التركية المحدودة 11%، الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري 64%، شركة الحفر العراقية 25%	2.5	96	450	300	2.30	300

المصدر :علي الجنابي : نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ، المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ، بيروت-لبنان ، 10-2011/1/11.

2 -**جولة التراخيص الثانية**: بعد جولة التراخيص الأولي ، عملت وزارة النفط على القيام بجولة التراخيص الثانية في 12 كانون الأول 2009 ، وقد طرح فيها حقول نفطية إضافة إلى حقل غازي يضم حقول موجوده ومكتشفة ولكنها غير مطورة، حيث تنافست (45) (شركة من مجموع جنسيات مختلفة من (33) دولة على هذه الحقول، اما الحقول المشمولة في هذه الجولة فهي حقل مجنون و غرب القرنة المرحلة (2) الحلفاية، الغراف، مجموعة الكفل مرجان، بدرة وأيضا سوف تشمل جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الاحمر قمر، و القيارة و النجمة في

محافظة نينوى . و يوضح الجدول التالي تفاصيل الجولة الثانية (الحقول و الشركات الفائزة بالعقد و السعر الذي تم الاتفاق عليه والانتاج الذي تعهدت الشركة بالوصول اليه :-

جدول (5) تفاصيل جولات التراخيص الثانية

المشروع	اتحاد الشركات الفائزة	احتياطات الحق (مليار برميل)	الانتاج التجاري الاول (مليون برميل	طور الانتاج المستهدف (مليون برميل)	الطور الادنى (مليون برميل)	رسوم تعويضية (دولار)	رسوم حق الاستكشاف (مليون دولار)
غرب القرنة 2	ستات اويل19%،لوك56%،شركة نفط الشمال 25%	12.9	120	1800	لا يوجد	1.15	100
حقل مجنون	بتروناس30%، شل45% ، شركة نفط ميسان 25%	12.6	175	1800	لا يوجد	1.39	150
حقل حلفايا	توتال 19% ، بتروناس 19%، مؤسسة البترول الوطنية الصينية 38%، شركة نفط الجنوب 25%، سومو 10% .	4.1	70	535	لا يوجد	1.40	100
حقل الغراف	الشركة اليابانية لاستكشاف البترول 30%، بتروناس 45%، شركة نفط الشمال 25%	0.9	35	230	لا يوجد	1.49	100
حقل بدره	بتروناس 15%، شركة غاز كوريا 22%،غاز بروم 30%، ميدلاندز اويل 25%، شركة البترول التركية 8%، شركة نفط الشمال 25%	1.2	15	170	لا يوجد	5.50	100
حقل القيارة	شركة سونانغول 75% ، شركة نفط نينوى 25%	5.4	30	120	لا يوجد	5.00	100
حقل نجمة	شركة سونانغول 75% ، شركة نفط نينوى 25%	5.7	20	110	لا يوجد	6.00	100

المصدر :علي الجنابي : نظرة عامة على النفط والغاز في العراق ، المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق ، بيروت-لبنان ، 10-2011/1/11.

3-جولة التراخيص الثالثة: أعلنت في اواخر ايار 2010 جولات تراخيص لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الانبار و المنصورية في ديالى والسيبة في البصرة، الهدف من ذلك ان يكون العراق واحدا من الدول المهمة و المنتجة والمصدرة للغاز وهي خطوة للاستثمار في الثروة النفطية، ويمكن توضيح هذه الحقول والشركات الفائزة بالجولة في الجدول التالي جولة التراخيص الثالثة لحقول الغاز الحر في 2010/10/20.

جدول (6): جولة التراخيص الثالثة لحقول الغاز الحر في 2010/10/20

اسم الحقل	الموقع	اسم الائتلاف	نسبة المشاركة باسهم الشركة	سعر العطاء (د/ب نفط مكافئ	انتاج الثروة (مليون قدم^3 /يوم)	المخزون الغازي (تريليون قدم^3)	مدة انتاج الذروة (سنة)	الملاحظات
سيبة	البصرة	شركة الطاقة الكويتية (مشغل الحقل) شركة البترول التركية TPAO	%60 %40	7.5	100	1.5	9	سحب من جولة التراخيص الثانية لغرض تطويرها من قبل وزارة النفط كما ادعت الوزارة ذلك
المنصورية	ديالى	شركة البترول التركية TPAO شركة الطاقة الكويتية شركة كوغاز الكورية	%50 %30 %20	7.0	320	4.5	13	عرض في جولة التراخيص الاولى لم يقدم احد لاستثماره
عكاز	الانبار	شركة كوغاز الكورية شركة غازمونلي الكازاخستانية	%50 %50	5.5	400	5.6	12	عرض في جولة التراخيص الاولى لم يقدم احد لاستثماره انسحبت الشركة الكازاخستانية من الائتلاف 2011/10/13

المصدر: الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على:

1- **معلومات من الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية.**
2- **كامل المهيدي، قراءة في جولة التراخيص الثالثة، مجلة الحوار، العدد /22، السنة 6، ك 2010، ص23 .**

4-**جولة التراخيص الرابعة** : أطلقت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص النفطية الرابعة في 25 نيسان 2011 التي تمثلت هذا الجولة بتطوير المواقع الاستكشافية الجديدة والتي تبلغ (12) موقعاً واكثرها اهمية الحقول الغازية للاستثمار وهذه المواقع موزعة على المحافظات العراقية وإن غالبية الرفع الاستكشافية يعتقد بوجود الغاز فيها بنسبة أكبر من النفط. ويمكن توضيح هذه المواقع و محافظاتها و مساحتها، مع احتمالات وجود النفط أو الغاز فيها في بيانات جدول الاتي: الذي يوضح الرقع الاستكشافية خلال الجولة الرابعة الفائزة.

جدول (7) الرقع الاستكشافية خلال الجولة الرابعة الفائزة

رقم الرقعة الاستكشافية	المحافظة	مساحة كم^2	نوع الرقعة الجغرافية	اسم الشركة الفائزة	نسبة اسهم الشركات الفائزة	رسم الخدمة عن كل برميل	مدة العقد	مكافأة توقيع العقد/مليون دولار
8	ديالى/واسط	6000	غاز	باكستان بتروليوم	%100	5.38	40 سنة	15
9	البصرة	900	نفط	كويت اينيرجي	%70	6.24	30 سنة	17.5
				دراجون اويل هولندج	%30			7.5
10	المثنى/ ذي قار	5500	نفط	لوك اويل اوفرسير	%70	5.99	30 سنة	15
				انبيكس كوربويشن	%30			10
12	النجف/المثنى	8000	نفط	جي اس باش	%70	–	30 سنة	10.5
				بريمر اويل	%30			4.5

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

1- عبد الجبارعبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا ، نفط العراق منعقود الامتيازات الى جولات التراخيص ، دار ومكتبة البصائر ، لبنان ، 2013 ، ص 196-197 .

2- الملخص التنفيذي السنوي لعام 2012 لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق ، ص29-30 .

ويلاحظ على الجولة الرابعة ما يأتي:

1- ارتفاع عدم اليقين ونسبة المخاطرة بها كونها تضمنت رقعاً غير معلوم أنها تحتوي على الهيدروكربونات إذ أن هناك مخاطرا أعلى في جولة الترخيص الرابعة إذ يمكن أن ينفق المقاول ملايين الدولارات ثم يجد ثقوباً جافة ويخسر كل ما أنفقه. بينما في الجولات السابقة هدفت جولات التراخيص إلى تطوير الحقول الجاهزة والمعلومات والبيانات بشأن الاحتياطيات وغيرها متوافرة.

2-السماح في الإنتاج فور الاكتشاف، بحسب الوزارة بسبب وجود نقص في الغاز حاليا، على عكس الفقرة التي تم ادراجها في عقود النفط التي تذكر فرض مدة سبع سنوات محتملة والسبب تجنب زيادة العرض في السوق النفطية.

3-اختيار سبعة حقول غازية يلفت الانتباه إلى أن الحكومة مهتمة كثيراً بتغطية الطلب المحلي والتخطيط إلى تصدير الفائض في المستقبل إلى الأسواق الأوربية عبر خط الأنابيب التركي.

4-أضافت وزارة النفط العراقية في الجولة الرابعة فقرة تجيز لها حق الانهاء للعقد في حال تعاقدت أي شركة مع إقليم كردستان لاحقاً.

جولة التراخيص الخامسة: تتعلق الجولة باستكشاف وتطوير وإنتاج الرقع الاستكشافية والحقول الحدودية البرية والبحرية فضلاً عن الحقول الشرقية في محافظة ديالى التي يبلغ عددها 11 حقلا ورقعة استكشافية. وتختلف الجولة الخامسة عن الجولات الأربع السابقة بكونها تستهدف التراكيب والرقع الحدودية التي يكون جزءا منها عابرا للحدود لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد النفطية والغازية وتعظيم منافعها من خلال تشغيل القوى العاملة وتحسين البنى التحتية في المحافظات التي توجد فيها تلك الرقع والحقول، فضلا عن تعزيز الاحتياطيات النفطية والغازية وزيادة الطاقات الإنتاجية والتصديرية مما يسهم في زيادة العائدات النفطية ويخفض الحاجة إلى استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية. تم الإعلان عن جولة الترخيص الخامسة في 27 تشرين الثاني عام 2017 . تم عقد مؤتمر الترويج في وزارة النفط في 29 آذار 2018. ونلاحظ من خلال الجدول الاتي الحقول التي احيلت الى جولة التراخيص الخامسة

جدول(8) الحقول التي احيلت إلى الشركات الاجنبية في جولة التراخيص الخامسة

الحقل	الحد الاقصى للمشاركة في الايراد (%)	الاحالة (%)	الشركة المحال اليها
كلايت- قمر	16.65	9.21	الهلال الإماراتية
خشم الاحمر- انجانا	20	19.99	الهلال الإماراتية
نفط خانة	24.45	14.67	Geo-jade الصينية
السندباد	6.11	4.95	United energy الصينية
الحويزة	7.16	7.15	Geo-jade الصينية
خضر الماء	13.6	13.75	الهلال الإماراتية

المصدر: عصام الجلبي ، عصام ،50 عاما في عالم النفط - سيرة وذكريات، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2019، ص 243.

المبحث الرابع

التحليل الاقتصادي لعقود جولات التراخيص

سوف نأخذ تحليل للجولة الأولى والثانية كأنموذج لجمع الجولات الاخرى لتشابه بنود الاتفاقية لجميع الجولات تناولت هذه الفقرة تحليل بعض الجوانب الفنية الخاصة في عقود جولة التراخيص الأولى والثانية اذ شملت الجولة الأولى على حقول نفط الرميلة، غرب القرنة (1) اذ تمت احالة حقل الرميلة Ramaila الى شركة النفط الصينية Petrochina وهي احد شركات الائتلاف والشريك الحكومي شركة نفط الجنوب (Soc) عام 2009 وسيتم وفقا للعقد زيادة معدل الانتاج الأولي لحقل الرميلة من (1.173) مليون بي الى (2.850)) بي عام 2017 بعائد خدمة تقوم وزارة النفط بدفعة لائتلاف الشركات الاجنبية قدرة (1.95) دولار عن كل برميل اضافي ينتج فوق خط الشروع ، اما مكافاة التوقيع الذي ستدفعه الشركات الاجنبية الى وزارة النفط في حقل الرميلة فهي (500) مليون دولار مقابل حقوق الانتاج والاستكشاف واجراء المسموحات اللازمة للحقل ، اما بالنسبة الى حقل غرب القرنة / 1 الذي تم أحالته الى شركة اكسون موبيل فقد استحوذت شركة بيتروجينا على حصة تشغيلية بنسبة 32.96% من شركة اكسون موبيل العاملة في حقل غرب القرنة بعد ان دفعت مبلغ (1.032) مليار دولار وهذا ما أكده التقرير المالي لشركة بيتروجينا والشريك الحكومي لها شركة الاستكشافات العراقية Exploration (company) بهدف زيادة مستوى الانتاج الأولي للحقل من (268) الف بي إلى (2.325) مليون بي عام 2017 مقابل عائد خدمة او رسوم تعويضية (1.90) دولار للبرميل ومكافأة رسوم التوقيع والاستكشاف (100) مليون دولار اما بالنسبة الى حقل الزبير الذي تم احالة الى شركة غاز كوريا وشركة ايناي وشركة نفط ميسان والذي استحوذت على حصة تشغيلية تقدم ب 25 بهدف زيادة مستوى الانتاج الأولي للحقل من (201) الف بي إلى (1.200) مليون بي عام 2017 مقابل عائد خدمة أو رسوم تعويضية (200) دولار للبرميل ومكافأة رسوم التوقيع والاستكشاف (100) مليون دولار .

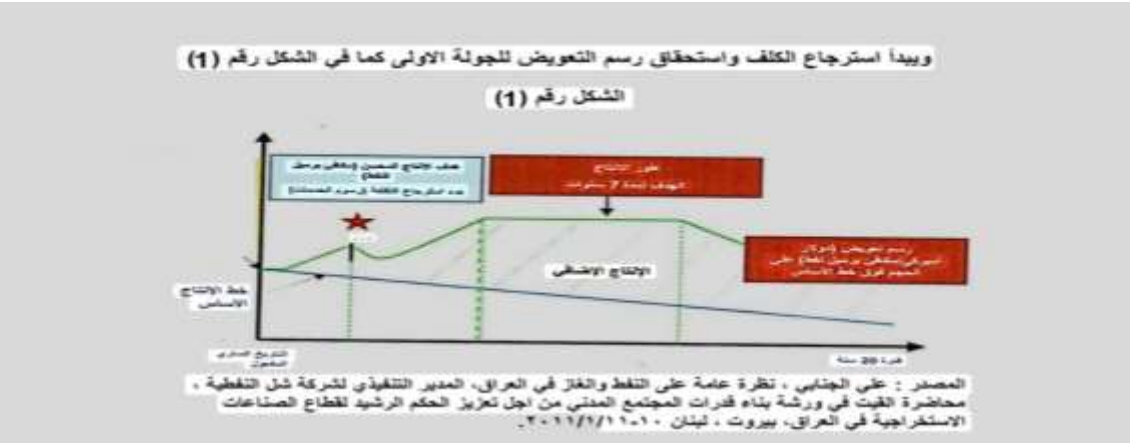

المصدر : علي الجنابي ، نظرة عامة على النفط والغاز في العراق، المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق، بيروت ، لبنان ١٠-١٠/١١/١/٢٠١١.

أما الجولة الثانية-:

إذا شملت الجولة الثانية على حقول نفط متمثلة (القرنة، مجنون ، حلفاية ، الغراف ، بدرة القيثارة، نجمة بالنسبة الى الحقول النفطية التي تم احالتها الى شركة البترول الصينية (pertrochina) والتي هي احد ائتلاف الشركات العاملة في الحقل في جولة التراخيص الثانية هي حقل حلفايا الذي احيل لرفع مستوى الانتاج الأولى من (70) الف بي الى (535) الف بي عام 2017 وذلك مقابل عائد خدمة (1.40) دولار عن كل برميل منتج من النفط الخام ومكافاة توقيع (100) مليون دولار تدفعها الشركات الاجنبية الى وزارة النفط مقابل حقوق الإنتاج والاستكشافات واجراء المسوحات الازمة للحقل.اما بالنسبة الى حقل الغراف الذي تم أحالته إلى شركة الشركة اليابانية لاستكشاف البترول (pertrochina)والتي هي احد ائتلاف الشركات العاملة في الحقل في جولة التراخيص الثانية هي حقل حلفايا الذي احيل لرفع مستوى الانتاج الأولى من(15) الف بي إلى(170) الف بي عام 2017 وذلك مقابل عائد خدمة(1.49) دولار عن كل برميل منتج من النفط الخام ومكافاة توقيع (100) مليون دولار تدفعها الشركات الأجنبية إلى وزارة النفط مقابل حقوق الإنتاج والاستكشافات وإجراء المسوحات اللازمة للحقل.

ويبدأ استرجاع الكلف واستحقاق رسم التعويض للجولة الثانية كما في الشكل رقم (2)

الشكل رقم (2)

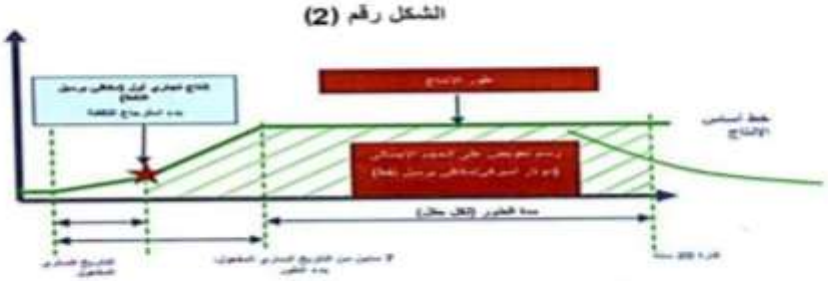

المصدر : علي الجنابي ، نظرة عامة على النفط والغاز في العراق، المدير التنفيذي لشركة شل النفطية ، محاضرة القيت في ورشة بناء قدرات المجتمع المدني من اجل تعزيز الحكم الرشيد لقطاع الصناعات الاستخراجية في العراق، بيروت ، لبنان ١٠-١١/١/٢٠١١.

تحليل نتائج الاستثمار في حقول جولة التراخيص الأولى والثانية لشركة بتروجينا-:

أ- الحقول النفطية الرميلة وغرب القرنة / 1 ، حلفاية:

1 - الحصة التعاقدية لشركة بتروجانيا والشريك الحكومي.

قد يوضح الجدول (17) الحصص التعاقدية لمجموع من للشركات المستثمرة في حقل الرميلة وحقل غرب القرنة / 1 وحقل حلفاية

اذ كانت حصة شركة petrochina مؤسسة بترول الوطنية الصينية في حقل الرميلة بنسبة (37) للمدة 2012 - 2010 وقد ازدادت الى نسبة (46.37) من عام 2013 ولغاية عام 2017 اما بالنسبة الى شركة (somo) الشريك الحكومي فانخفضت حصتها بعد ان كانت (25) خلال المدة (2012 – 2010) الى (6) من عام 2013 ولغاية عام 2017.

اما في حقل غرب القرنة / 1 كانت حصة شركة petrochina) الصينية للمدة (2014 – 2010) وقد بلغت (32.49) من عام (2015-2017) عندما استحوذت شركة بيتروجاينا (Petrochina) على حصة تشغيلية من شركة اكسون موبيل بعد ان دفعت مبلغ قدرة (1.032) مليار دولار اما بالنسبة الى الشريك الحكومي فانخفضت حصتها بعد ان كانت (25) خلال المدة (2010-2012) الى (6) من عام 2013 ولغاية عام 2017. اما في مجموع حقول ميسان كان حصة شركة petrochina الصينية بنسبة (64%) للمدة (2010-2012) أمّا بالنسبة إلى الشريك الحكومي فانخفضت حصتها بعد أن كانت (25) خلال المدة (2010 – 2012). اما بالنسبة الى حقل حلفايا في جولة التراخيص الثانية فكانت حصة

بتروجانيا فيها (38.5) للمدة من (2010 -2014) ليتم تعديلها بعد ذلك الى (45) للمدة من (2015-2017) اما بالنسبة الى شركة نفط الجنوب (SOC) الشريك الحكومي فانخفضت حصتها بعد أن كانت(25) خلال المدة (2010 – 2014) الى (10) من عام 2015 ولغاية عام 2017 وهذا ما يؤكد على ان النسبة المئوية لحصة الشركة قد ازدادت من (75) إلى (94%) في حقلي الرميلة وغرب القرنة / 1 بينما ازدادت من (75) الى (90%) في حقل حلفايا.وجاءت هذه التعديلات في ضوء المفاوضات ما بين وزارة النفط والشركة المقاولة من حيث زيادة فترة معدل إنتاج الذروة لبعض الحقول بدلا من 7 سنوات الى مدة 10 سنوات وذلك للمحافظة على استقرار اسعار النفط الخام وكذلك تجنب الضرر بالمكامن المنتجة ومن ضمن امور اخرى تمديد فترة العقد أو تسديد للدخل المفقود للمقاول فيما يتعلق بالأحجام المقدرة غير المنتجة خلال المدة التي يتم فيها خفض مستويات الانتاج.(عبدالوهاب ، ص:3)، ويوضح جدول الاتي الحصة التعاقدية لشركة بتروجينا والشريك الحكومي.

جدول (9) الحصة التعاقدية لشركة بتروجينا والشريك الحكومي

الشركة	الحقول	للمدة	
		2010/2012	2013/2017
Petrochina	الرميلة	%37	%46.37
SOMO		%25	%6
الشركة	الحقول	2010-2014	2015-2017
Petrochina	غرب القرنة 1	%0	%32.69
شركة الاستكشافات النفطية		%25	%5
الشركة	الحقول	2010-2014	2015-2017
Petrochina	حلفايا	%37.50	%45
شركة نفط الجنوب		%25	%10

المصدر : من اعداد الباحث اعتماداً على عقود جولات التراخيص وتقارير الشفافية للصناعات الاستخراجية للشركات الاجنبية .

الاستنتاجات

1- إنّ وفرة الموارد الطبيعية والبشرية في العراق جعلته محط انظار الشركات متعددة الجنسية المستثمرة، إلّا أن عدم استقرار أمني وسياسي قد شكل عائقاً حقيقيا امام تدفق الاستثمارات الأجنبي.

2- وجود شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية مثل "شل" برتش بتروليوم" "اكسون موبيل" قد يشجع بشكل كبير في كسر حاجز الخوف والتردد المتوارث لدى الشركات الأخرى، ويسهم في زرع الاطمئنان للاستثمار داخل العراق.

3- يمكن اعتبار جولات التراخيص نقطة تحول بتاريخ العقود النفطية على مستوى الاقليمية وعدت بأنها أكبر نجاح ممكن ان يسجل لوزارة النفط بل للحكومة التي تبنتها.

4- إن ملكية النفط، ملكية عامة كما نص عليها الدستور العراقي وتقوم الشركات الأجنبية باكتشاف وتطوير هذه الثروة بعقود خدمة مقابل الحصول على رسوم ثابتة عل كل برميل من النفط ينتج فعلاً وكافة التكاليف الاستثمارية وتحمل المخاطر.

5- ان طول فترة عقود جولات التراخيص وعدم امكانية تغير بنودها تعد اهم السلبيات المستحلة عليها

التوصيات

1- يعد التفاوض مع الشركات النفطية والمراجعة الدورية للعقود المبرمة أمرا إيجابيا خصوصا إذا كان الموضوع قد يدور حول تقليل النفقات الخاصة بالاستثمار، وذلك كونها تكلفة يتحملها الجانب العراقي بشرط ألّا يتم التفاوض على مضمون هذه الجولات والضغط باتجاه تحويلها الى عقود مشاركة.

2- المطالبة بتقليل الغاز المحترق، من قبل شركات النفط اذ ان غالبية الغاز الموجود الذي يشكل نسبة 75% ، هو من الغاز المصاحب وان اي زيادة بالإنتاج ذلك يعني زيادة في الكمية المحروقة من الغاز لان حرق الغاز لا يفقدنا جزءا من الثروة الغازية فقط، بل انه يؤدي الى ارتفاع في معدلات التلوث البيئي .

3- العمل على الاسراع في تشريع قانون النفط والغاز الاتحادي الندي يضمن تحقيق العدالة في توزيع الثروات النفطية للشعب العراقي ، حيث ان اصدار هذا القانون يؤسس خارطة طريق وطنية مستقرى للاستثمار والانتاج للمورد السياحي.

4- يجب وضع الإطار القانوني والتشريعي وذلك لتنظيم عملية الاستثمار والتطوير في القطاع النفطي والغازي، فضلا عن استكمال التشريعات القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، كذلك عدم تشريع قوانين قد لا تخدم المصلحة الوطنية العراقية في الأجل الطويل. إذ ان القانون النفطي العراقي المنشود يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار إمكانات العراق الهيدروكربونية الكبيرة .

5- ان مستقبل الصناعة النفطية العراقية يمكن ان يكون واعداً وان يحتل مكانة متميزة في سوق النفط العالمية في حال توفر الإمكانات المادية الفنية والإدارية المطلوبة وحتى دون المرور بعملية الخصخصة استنادا إلى ضخامة الاحتياط النفطي فان العراق بلد مصدر للنفط وهناك إمكانية ليصبح أكثر أهمية في المستقبل استنادا لاحتياطاته الكبيرة، ويمكن للعراق ان يتعاقد مع شركات النفط الاجنبية ليستمد خبرتها ويكسب مهارات وتقنيات جديدة في مسعى لإعادة تأهيل الحقول الحالية التي تضررت بفعل سنوات من الاستغلال غير السليم، كذلك تطوير الحقول غير المستغلة.

6- كان على العراق أن يقطف ثمار وأهداف جولات الترخيص الثلاث أولا وهذا ما يسمح به السوق العالمي للطاقة وبالكاد، قبل أن تخطط وزارة النفط بطرح (13) موقعا استكشافيا غازيا ونفطيا في محافظات العراق المختلفة بجولة الترخيص الرابعة التي قامت بها الوزارة 2012 ، وان ترعي القدر الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

المصادر: Reference:

1. الياسري ، احمد جاسم ، النفط ومستقبل التنمية في العراق ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، 2009.
2. توفيق ياسين موحان ، شركة نفط الجنوب للمدة (1938 - 1990) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2009 .
3. الجلبي ، عصام ، صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية ، ندوة مستقبل العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- 25 تموز ،2005 .
4. حسن لطيف كاظم وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي) ، مركز العراق للدراسات رقم 15 ، الطبعة الأولى ، 2007 .
5. ربيع خلف صالح - إيهاب عباس محمد القطاع النفطي في العراق الواقع والأفاق) دراسة تحليلية اقتصادية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد المجلد 19 ، العدد 74، 2021.
6. الربيعي ، فلاح خلف ، واقع ومستقبل الصناعة النفطية في العراق ، صحيفة الصباح ، 2009/5/19.
7. رت ليدج ، ايان ، العطش الى النفط - ماذا تفعل امريكا بالعالم لضمان امنها الوطني ، ترجمة: مازن الجندلي الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2006 .
8. زمن راوي سلطان ، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة و الاقتصاد الكوفة ، 2010 .
9. علي احمد هارون ، جغرافية الصناعة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2002) .
10. عمرو هشام محمد ، مستقبل الاستثمارات النفطية في ظل الأزمة المالية الراهنة) ، بحث مقدم إلى الندوة السنوية لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، 2011.
11. العناز ، غائم ، النفط واكتشافه في العراق 2014 ، الرابط - www.almosul.com
12. ناجي مزهر عبد الرحمن ، هادي عبد الازيرج ، الصناعة النفطية في العراق ، (شركة مجموعة العدالة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2009) .

13. نبيل جعفر عبد الجبار عبود الحلفي جولات التراخيص النفطية المنافع و التكاليف بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة البصرة 2010.
14. عبد الوهاب رشيد مهمة اعمار وإدارة القطاع النفطي دراسة منشورة ، ص 3 على الموقع الالكتروني http//www.doroub.com.